



منظمة المؤتمر الإسلامي  
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية  
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



تقارير المركز

حول

الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مايو ٢٠٠٩

Attar Sokak No: 4, 06700 GOP, Ankara, TURKEY  
Tel: +90-312-468 6172 (4 lines) Fax: +90-312-467 3458  
E-mail: oicankara@sesric.org Web: www.sesric.org

## الأزمة المالية العالمية الراهنة: الأعمق منذ الحرب العالمية الثانية تقرير مركز أنقرة الشهري، مايو ٢٠٠٩م

### الخلفية

منذ عام ٢٠٠٧ والإقتصاد بدأت الأزمة المالية العالمية الراهنة في عام ٢٠٠٧م بفقدان المستثمرون ثقتهم في قيمة العقارات السكنية المؤمنة بسندات ورقية في الولايات المتحدة. وكان الإضطراب الذي أضرمت مؤسسات الإقتراض "الطائشة" ذنده في قطاع العقارات السكنية على أسس مخالفة للمعايير الأساسية للإقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من مشكلة أبعده عمقا في النظام المالي، مؤثرة على مجمل سوق الإسكان الذي يبلغ حجمه التداولي عشرون تريليون دولار أمريكي.

وتصاعدت أزمة سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح أزمة واسعة النطاق شملت السيولة النقدية عندما آثرت البنوك ومؤسسات الإقتراض والناشطين الآخرون حجب أصولها النقدية بدلا عن تسليف بعضها البعض، كما كان متعارف عليه، في وسط حالة من الذعر للتخلص مما يسمى "بالأصول الورقية المسمومة" المتداولة في سوق الإسكان المتجمد. وشملت الشركات التي تأثرت في مطلع هذه الأزمة تلك التي تعمل بشكل مباشر في التشييد والإنشاءات السكنية وتلك التي تمنح القروض للذين لا يوفون بشروط التسليف المتعارف عليها، ومن ثم تلتها المؤسسات المالية التي تورطت بتداول العقارات السكنية المؤمنة بالسندات الورقية. وبعد أن وضع البنك الفدرالي المركزي الأمريكي يده متبنيا المؤسسة الفدرالية الأمريكية للعقارات السكنية (Fannie Mac) والمؤسسة الفدرالية لرهن العقارات السكنية (Freddie Mac) في السابع من سبتمبر ٢٠٠٨، والتي كانت تحوز حينها على حوالي نصف قيمة سوق الإسكان الأمريكي، ومن ثم جاء يوم ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩ ليعلن دخول الأزمة المالية في مرحلة خطيرة كان من أبرز سماتها فشل بعض البنوك الأمريكية والأوربية، مثل إفلاس مؤسسة ليهمان برزرس (Lehman Brothers) وهي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة إذ هي مؤسسة قابضة لأصول ٦٣٩ بليون دولار

(Mamudi, 2008).

وبدأت الأزمة المالية في الإتساع لتصبح أزمة عالمية بحلول سبتمبر ٢٠٠٨م، مؤثرة بذلك على عدد كبير من النشاطات والمؤسسات المالية والإقتصادية في العالم. وظهرت النتائج المبكرة للأزمة المالية الراهنة في العديد من البلدان والصناعات في شكل تشديدات صارمة وتضييق على القروض والائتمان، وهبوط حاد في الأسواق المالية، ومشكلة توفير السيولة النقدية لتمويل الأسهم العادية، وانخفاض قيمة الأصول التي تشكل جزءاً أساسياً من عقود التأمين وصناديق تقاعد ما بعد الخدمة، والديون العامة التي زادت نتيجة تقديم التمويل العام إلى الخدمات المالية والصناعات الأخرى التي تأثرت، وإنخفاض قيمة بعض العملات وتذبذبها المتزايد. ونتيجة لذلك إنهار عدد لا يستهان به من أسواق الأوراق المالية والبورصات والبنوك وشركات التأمين والشركات التي تقوم بتسليف قيمة العقارات السكنية.

وبإشتداد الأزمة حاولت حكومات الدول الكبرى والنامية والجهات القائمة على التمويل الدولي إتخاذ بعض التدابير العملية لتخفيف حدة الأزمة وتنسيق الجهود فيما بينها لإحتوائها. وشملت هذه الجهود والتدابير ضخ رأس مال معتبر في الأسواق المالية وتخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الرئيسية في العالم، مثل البنك المركزي الأمريكي (الإحتياطي الفدرالي)، وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي. وعلى سبيل المثال، قام البنك المركزي الأمريكي في الثالث من أكتوبر ٢٠٠٨م، في لب هذه الأزمة وجلبتها، بتفعيل قانون الطوارئ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر برنامج إسعاف الأصول المتضررة، راصدا لها ٧٠٠ بليون دولار لشراء الأصول البنكية العاجزة، وخاصة سندات العقارات السكنية المالية إلى جانب ضخه سيولة مالية إلى البنوك. ومن جهة أخرى، أطلقت الحكومة البريطانية في الثامن من أكتوبر ٢٠٠٨م خطة إنقاذ بتمويل بلغ ٥٠٠ بليون جنيه إسترليني يتم ضخها في النظام المالي وقامت بتأميم غالبية المؤسسات المالية التي تأثرت من الأزمة. وتلت هذه المحاولات الرامية إلى إستقرار الأسواق المالية تخفيضات قامت بها البنوك المركزية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، الصين، كندا، السويد، سويسرا والبنك المركزي الأوروبي في معدلات أسعار الفائدة في جهد منسق لإنقاذ الإقتصاد العالمي.

ومع ظهور النتائج السلبية للأزمة على الإقتصادات الإنتاجية الحقيقية بالدول المتقدمة، حيث أنه من المتوقع أن ينكمش الإنتاج إلى حوالي ٣٪ في عام ٢٠٠٩م، بدأت الدول النامية تعاني هي الأخرى من هذه الأزمة للإنخفاض الذي طرأ على تدفقات رأس المال وانكماش حجم التجارة الدولية نتيجة للتدني الحاد في الطلب العالمي على الصادرات. وكنتيجة لهذا الوضع، وعلى العكس من البرامج الإنقاذية التي ابتكرتها الدول المتقدمة، أطلقت عدد من الدول النامية برامج مساعدات هدفت منها تحفيز الإقتصاد لديها.

ولكن، وعلى الرغم من ذلك، يجري الجدل على نطاق واسع أن هذه الجهود ستنجح في إيقاف الأزمة المالية، غير أنه لا يزال من المنتظر أن تظل بما هو أعظم وأمر: ومن المحتمل أن يحدث تراجع إقتصادي على المستوى العالمي يستغرق العامين على أقل تقدير إذا ما استمرت أزمة السيولة النقدية على هذه الحال.

---

### آثار الأزمة المالية الراهنة على الإقتصادات العالمية: وما خُفي أعظم

---

ضربت الأزمة المالية الحالية أول ما ضربت الإقتصادات الكبرى وبعنف، وبوجه خاص إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية - حيث طفحت الأزمة - وإقتصادات الدول الأوربية المتكاملة تكاملا لصيقا معه من الناحية الإقتصادية. وفي وقت وجيز أدى العجز الذي طرأ على العقارات السكنية المؤمن عليها في شكل سندات ورقية إلى أزمة في السيولة النقدية نتجت في فشل العديد من المؤسسات المالية الكبرى وإنهيار في العلاقات الجارية بين البنوك وأسواق الأوراق المالية. وفي نهاية المطاف، ومع توتر سوق الإقتراض مصحوبا بفقدان الثقة وتصاعد عدم الرؤية، دخل الإقتصاد الإنتاجي الحقيقي فترة من الركود مع نمو لم يشهد من قبل في معدلات البطالة.

#### من البلدان المتقدمة إلى النامية

يمر الإقتصاد العالمي الان بمرحلة هبوط إقتصادي سلبي الأثر على كل من القطاع المالي وقطاع الإنتاج الحقيقي، ليس في البلدان المتقدمة فحسب، وإنما في البلدان النامية أيضا. فالكثير من البلدان

النامية التي نجحت في تفادي الموجة الأولى من العاصفة نتيجة لمحدودية تعاملها أو عدمه مع قطاع العقارات السكنية المتاحة للمستفيدين على أسس التعامل الخارجة عن المعايير التقليدية للإفترض بدأت هي الان تتأثر بشكل حاد. وبالطبع، الدول النامية الان أكثر تعرضاً للأزمة المالية مما كانت عليه في الأزمات السابقة، حيث أنها أصبحت أكثر تكاملاً مع الإقتصاد العالمي من خلال التجارة، والإستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية. ولهذا السبب ويرغم أنها تأصلت وتعمقت في البلدان المتقدمة الا انّ الأزمة المالية الراهنة بدأت الان توقع آثاراً سلبية جادة في البلدان النامية، وخاصة تلك التي لديها مستوى عالٍ من التكامل في الإقتصاد العالمي وفي الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد كانت القنوات الرئيسية لإنتقال الأزمة عبر تقلص التجارة الدولية والهبوط المصاحب في أسعار السلع التجارية وانعكاس التدفقات المالية. ونتيجة لذلك، جاءت النتائج التالية بمثابة الهبات الرئيسية من الأزمة إلى الدول النامية:

- التباطؤ في النمو الإقتصادي
- هبوط في طلب الصادرات وأسعار السلع التجارية
- إنخفاض حادة في تدفقات رأس مال القطاع الخاص
- إعاقة تدفقات المساعدات التنموية الرسمية والتحويلات
- تقلب معدلات سعر الصرف
- إختلال موازين الحساب الجاري
- إرتفاع معدلات البطالة

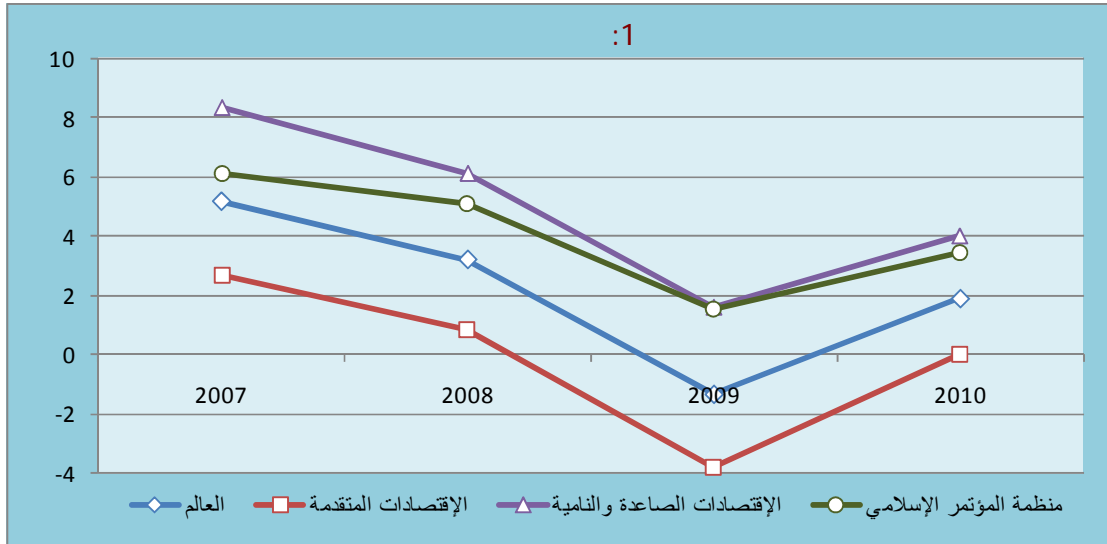
### تباطؤ النمو الإقتصادي

الإعتقاد السائد يشير إلى أنّ التراجع التالي في الإقتصاد العالمي نتيجة لهذه الأزمة سيكون أكثر سوءاً من فترة الكساد الكبير التي شهدها العالم في الثلاثينات من القرن الماضي، بنمو سلبي في الإقتصاد العالمي للعام ٢٠٠٩م، وخاصة في إقتصادات الدول الكبرى المتقدمة مثل الولايات المتحدة

الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة واليابان ومنطقة تداول اليورو. وعلاوة على ذلك، فلا يزال إشراف الإقتصاد العالمي لدى العديد من وكالات ومؤسسات التنمية الدولية يشير إلى الهبوط. وعلى سبيل المثال، توقع فيه صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠٠٨ م نموًا بنسبة ٣,٠٪ في عام ٢٠٠٩ م على نطاق العالم، إلا أن هذا التوقع أخضع للمراجعة مرتين لتجنيء التوقعات بنسبة ٢,٢٪ ومن ثم ٠,٥٪. وأعلن تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (إبريل ٢٠٠٩) الصادر عن صندوق النقد الدولي عن توقعات تشير إلى إنكماش آخر بنسبة ١,٣٪ في الإنتاج العالمي في ٢٠٠٩ م مع توقع بأن تتعرض الإقتصادات الكبرى الرائدة في العالم إلى إنكماش أكثر حدة في نموها في حين تسجل إقتصادات الدول النامية نموًا منخفضًا بنسبة ١,٦٪ (راجع الجدول ١).

الجدول رقم ١: مراجعات صندوق النقد الدولي بتوقعات النمو في ٢٠٠٩ م			
تقرير آفاق الإقتصاد العالمي أبريل ٢٠٠٩	المراجعة الثانية يناير ٢٠٠٩	المراجعة الأولى نوفمبر ٢٠٠٨	تقرير آفاق الإقتصاد العالمي أكتوبر ٢٠٠٨
١,٣-	٠,٥	٢,٢	٣,٠
٣,٨-	٢,٠-	٠,٣-	٠,٥
٤,٢-	٢,٠-	٠,٥-	٠,٢
٢,٨-	١,٦-	٠,٧-	٠,٠٥
٦,٢-	٢,٦-	٠,٢-	٠,٥
١,٦	٣,٣	٥,١	٦,١

وكشف تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر في أبريل ٢٠٠٩ م عن أن التباطؤ المصاحب لنشاط الإقتصاد العالمي سيستمر خلال عام ٢٠٠٩ م في الوقت الذي سيجيء فيه عام ٢٠١٠ م بانتعاش بطيء. وكما هو مبين في الشكل (١) فسينخفض نمو الإقتصاد العالمي من نسبة ٣,٢٪ في ٢٠٠٨ م إلى ١,٣٪ في عام ٢٠٠٩ م. وشبهها لذلك، فسي سجل النمو لدى الإقتصادات الصاعدة والنامية إنخفاضًا حادًا من ٦,١٪ في ٢٠٠٨ م إلى ١,٦٪ في ٢٠٠٩ م. وفيما يتعلق بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فسينخفض نمو الإنتاج في المتوسط بشكل ملحوظ من ٥,١٪ في ٢٠٠٨ م إلى ١,٥٪ في عام ٢٠٠٩ م.



### تدني الطلب على الصادرات وأسعار السلع

تشير تقديرات منظمة التجارة الدولية إلى أنَّ حجم الصادرات الدولية للسلع والخدمات سينخفض بنسبة ٩٪ في عام ٢٠٠٩م، وهو أكبر إنخفاض منذ الحرب العالمية الثانية (WTO, 2009a). وحسب هذه التقديرات فسوف تنخفض الصادرات بنسبة ١٠٪ في البلدان المتقدمة في الوقت الذي ستحسر فيه بنسبة تتراوح من ٢-٣٪ في عام ٢٠٠٩م لدى البلدان النامية. وبالوضع في الإعتبار حقيقة أنَّ معظم البلدان النامية مثل الصين، الهند، تركيا، ماليزيا والعديد من الدول الأخرى تعتمد إعتقاداً كبيراً على التجارة لجذب الإستثمار، وخلق فرص العمل، وتخفيف الفقر، فإنَّ الهبوط في صادرات هذه الدول سيأتي بإنعكاسات إجتماعية - إقتصادية حادة على هذه الإقتصادات.

وأما الضربة الأخرى لعوائد صادرات البلدان النامية فستأتي من الأسعار المنخفضة للسلع التجارية. ويقدر البنك الدولي أنَّ تنخفض أسعار الطاقة بنسبة ٢٥٪ في حين تنخفض أسعار السلع الأخرى بنسبة ٢٣٪ في ٢٠٠٩م. ومن هذه الناحية، فالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المصدرة للسلع المصنعة، مثل اندونيسيا، ماليزيا، تركيا وبعض الدول الأخرى، تعاني مسبقاً من إنخفاض الطلب العالمي على السلع المعمّرة. ففي إندونيسيا فقط انخفضت صادرات المنتجات الإلكترونية - تشكل ١٥٪ من إجمالي الصادرات - بنسبة ٢٥٪ في قيمتها بين يناير ٢٠٠٨م وحتى ٢٠٠٩م. وأما الدول الإفريقية

الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فهي الأخرى معتمدة اعتمادا كبيرا على أسعار السلع، كما هو الحال لدى الغابون ونيجيريا حيث يؤمن النفط ٥٠٪ من عائدات الصادر لديهما، وساحل العاج وغينيا حيث يشكل الكاكاو والمعادن خمس عائداتهما. وكما أنّ الموقف لا يختلف كثيرا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رغم تنوع التجارة في بعض الأقطار، حيث لا تزال صادرات النفط تشكل المصدر الرئيسي لعائدات الغالبية العظمى لهذه البلدان.

ومشكلة أخرى مرتبطة بالأزمة تظهر وبشكل واضح في قطاع تمويل التجارة، حيث أنّ التجارة الدولية تعتمد اعتمادا كبيرا على القروض التجارية وحوالي ٩٠٪ منها يتم تمويلها كما هو متعارف عليه بالقروض قصيرة الأجل. وأما الآن فقد نضب سوق القروض نتيجة للأزمة المالية والإقتصادية. وفي عام ٢٠٠٨م قدرت منظمة التجارة الدولية فجوة التمويل التجاري بـ ٢٥ بليون دولار أمريكي، الشيء الذي سيزيد الوضع سوءا بالنسبة للدول النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة.

#### انخفاض حاد في تدفقات رأس مال القطاع الخاص

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويلي رئيسي لكل من القطاعين العام والخاص في البلدان النامية التي تفتقر إلى النظم المالية المحلية القوية. وأظهر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في وسط هذه الأزمة المالية الراهنة ميلا بالإنخفاض؛ وحسب ما أشار إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٩) فإنّ الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي انخفض بنسبة ٢١٪ في العام في عام ٢٠٠٨م عقب ٥ سنوات من النمو القوي ومستوى قياسي بـ ١,٨ تريليون دولار في ٢٠٠٧م. وشهدت الدول المتقدمة الإنخفاض الأكثر حدة بنسبة ٣٣٪ في الوقت الذي ظلت فيه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية عند مستوى إيجابي خلال عام ٢٠٠٨م. ولكن أنخفض معدل النمو من ٢٠٪ فأكثر في ٢٠٠٧م إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠٠٨م. ومن المحتمل أن تواجه الدول النامية، في مناطق مثل إفريقيا استقطبت كمية ضخمة من الإستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، إنخفاضا حادا في الإستثمار



الأجنبي المباشر بسبب إنخفاض أسعار السلع لظالما أنّ معظم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الإقتصادات محفزة بالمصادر.

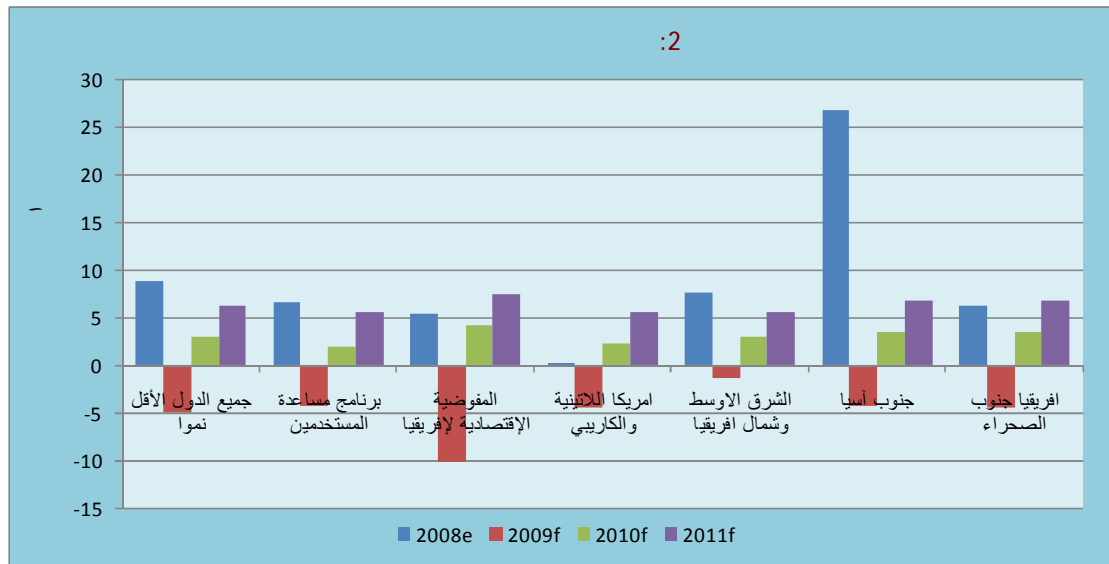
وحسب ما أشار إليه كل من البنك الدولي ومعهد التمويل الدولي فقد انخفضت تدفقات رأس مال القطاع الخاص بحوالي ٥٠٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨م عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧م إضافة إلى إنخفاض آخر بحوالي ٦٣٠ بليون دولار أمريكي أخرى يتوقع أن يتم تسجيله في عام ٢٠٠٩م (UN-DESA, 2009a). وكما يقدر البنك الدولي أن يواجه ١٠٤ بلد نامي عجزا في تغطية ديونها الخارجية في ٢٠٠٩م وإحتياجاتها المالية التي تفوق ١,٤. والأمم المتحدة من الناحية الأخرى قدرت أن يصل إحتياج الدول النامية إلى تريليون دولار لعامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م، النصف منها لتغطية إحتياجاتها المالية قصيرة الأجل والنصف الأخر لتغطية الاستدانة والمساعدات التنموية طويلة الأجل (UN-DESA, 2009b).

#### **اختلال تدفقات المساعدات التنموية الرسمية والتحويلات المالية من العمالة المهاجرة**

أصبحت المساعدات التنموية الرسمية مصدرا تمويليا مهما للعديد من الدول النامية. وتشير إصدارات جديدة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2009) إلى أنّ أزمة الصيرفة في البلدان المانحة خلال الثلاثين عام الماضية أثبتت علاقة ربط إيجابية بين أزمة الصيرفة وانكماش المساعدات التنموية الرسمية. وبمعطى أنّ البلدان المتقدمة عجزت عن الإيفاء بالتزاماتها حتى قبل ظهور الأزمة المالية والإقتصادية الراهنة، يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تأتي الأزمة بآثار سلبية على تدفق المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، وبذا تفاقم التوقعات تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية في هذه البلدان. وفي هذا الخصوص، فستواجه البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة المصنفة منها بين البلدان الأقل نمو، ضربة مؤثرة بإنخفاض تدفق المساعدات التنموية الرسمية.

وظهرت التحويلات المالية من العمالة المهاجرة عبر السنين كمصدر تمويلي مهم للبلدان النامية. فحصلت البلدان النامية في عام ٢٠٠٨م على ٣٠٥ بليون دولار أمريكي من تدفقات التحويلات المالية

من العمالة المهاجرة. ولكن، وبسبب الأزمة المالية، انخفض معدل نمو التدفقات المالية إلى هذه البلدان من ٢٢٪ في عام ٢٠٠٧م إلى ٨٪ في عام ٢٠٠٨م (World Bank, 2009). ومن المتوقع، مع الوضع في الاعتبار أنّ الأزمة المالية أضرت كثيرا بإقتصادات الدول المتقدمة حيث يتم استخدام عمال من البلدان النامية في غالبيتهم، أن تنخفض تدفقات التحويلات المالية التي تقوم بها العمالة المهاجرة بنسبة ٨-٥٪ في عام ٢٠٠٩م. فالبرغم من أنّ هذه التحويلات ستسجل نموا سلبيا على البلدان النامية، إلا أنّ أقاليم مثل إقليم جنوب آسيا وإقليم أوروبا وآسيا الوسطى سيشهدان انخفاضا أكثر حدة مقارنة بالأقاليم الأخرى (راجع الشكل ٢).

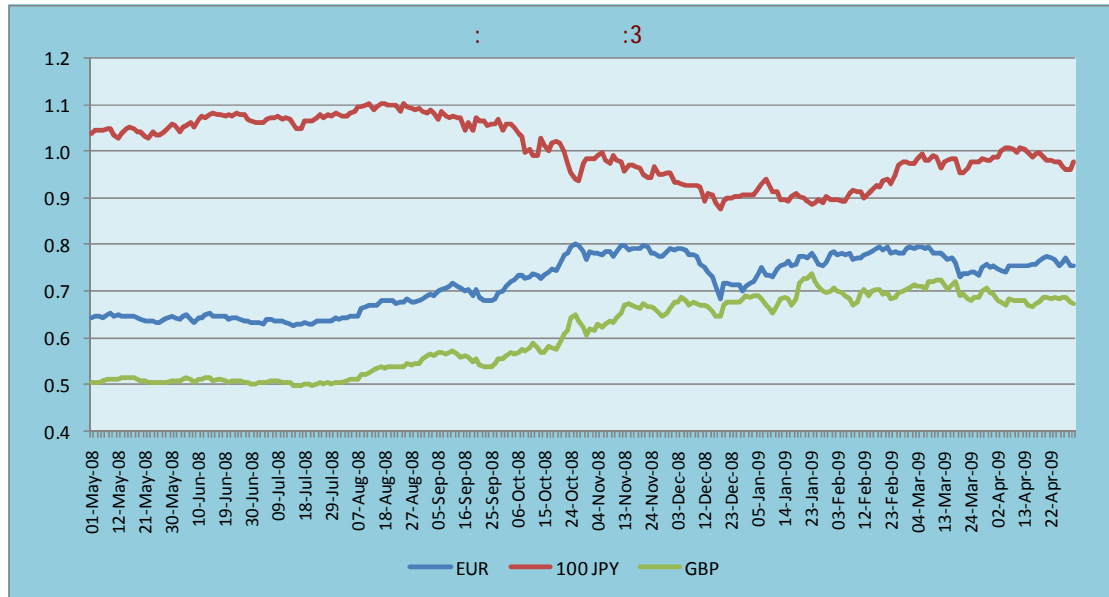


زاد تدفق التحويلات المالية إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من عمالتها المهاجرة من ٧٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٧م إلى ٨٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨م، وعلى الرغم من ذلك انخفض معدل نمو هذه التدفقات من رقم قياسي بلغ ٢٤,٧٪ في عام ٢٠٠٧م إلى ١٠,٣٪ في عام ٢٠٠٨م. سجلت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تحويلات مالية بلغت ٢٦٪ من إجمالي التحويلات المالية لدى البلدان النامية في ٢٠٠٨م. وبما أنّ التوقعات تشير إلى نمو سلبي لتدفقات التحويلات المالية هذه لدى البلدان النامية في عام ٢٠٠٩م، فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ستشهد إنخفاضا ملحوظا في هذا الخصوص. وستتأثر بلدان أعضاء بالمنظمة، مثل

طاجكستان، لبنان، الأردن وغويانا حيث تشكل التحويلات المالية نسبة تتراوح بين ٢٠-٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بشكل أكبر من الدول الأخرى.

### تقلب معدلات سعر الصرف

قادت الأزمة المالية الراهنة إلى تقلب حاد في معدلات سعر الصرف والتي تعني تقلب في نفقات متزايدة في التجارة الدولية. كان الدولار الأمريكي ضعيفا أمام اليورو حتى صيف ٢٠٠٨م، ولكن بدأت قيمة الدولار في الارتفاع أمام اليورو والجنيه الإسترليني، خاصة بعد انهيار مؤسسة ليهمان برزرس في منتصف سبتمبر (الشكل رقم ٣). ساهم الخطر المتزايد على نطاق العالم والذي نتج في زيادة ملموسة في حافطة الوراق المالية المتجهة نحو الولايات المتحدة إضافة إلى النقص الواسع في سيولة الدولار الأمريكي في الأسواق المالية في ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.



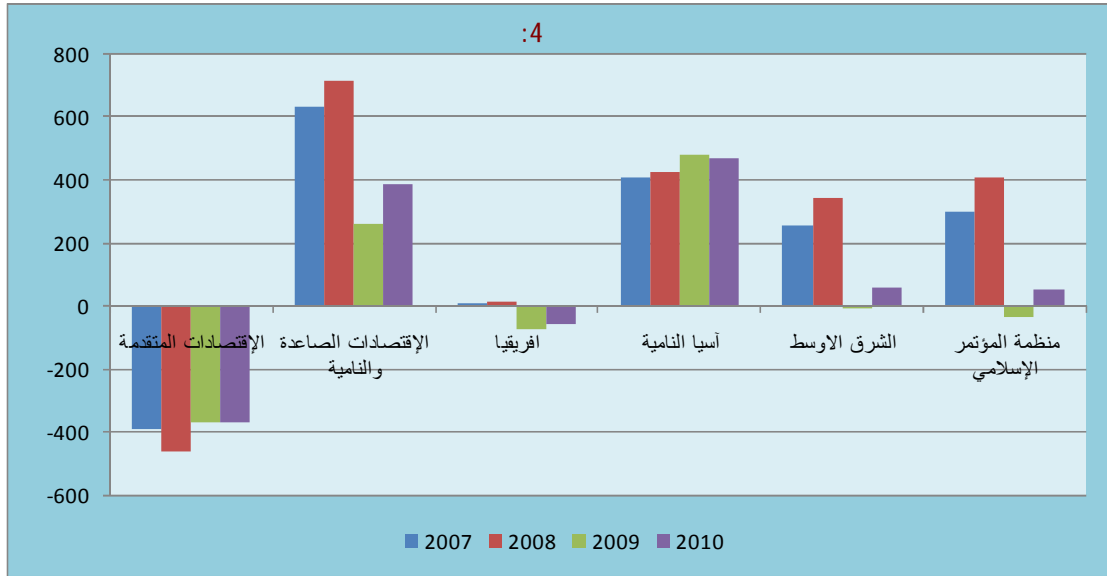
وفي هذا الإطار، فقدت العديد من عملات الدول النامية، بما فيها ذات السعر الثابت أمام اليورو، قيمتها أمام الدولار الأمريكي. ومن ناحية أخرى كسبت العملات ذات القيمة الثابتة أمام الدولار قيمة إضافية. وإلى المدى الذي تتحول فيه هذه التغيرات إلى معدلات إسمية في سعر الصرف إلى تحركات في أسعار سعر الصرف الحقيقية، فستواجه الدول التي كسبت قيمة في عملتها منافسات ضعيفة. واما بالنسبة

للدول الأخرى، فإنَّ زيادة القوى التنافسية لا تعني بالضرورة الزيادة في صادراتها، وذلك نتيجة لضعف الطلب العالمي.

### إختلال موازين الحساب الجاري

إنخفاض الطلب العالمي وهبوط أسعار السلع بالإضافة إلى التضيق على تحرير القروض في أسواق الصادرات كانت الأسباب الرئيسية من وراء إنخفاض حجم الصادرات على نطاق العالم. ولهذا السبب، فالبلدان التي تواجه في الأصل أو التي ستواجه إنخفاضا فوريا في عائدات صادراتها، تشير إلى صدمة واضحة في موازين الحساب الجاري، على الرغم أنَّ بعض البلدان لديها قيم واردات متدنية أيضا نتيجة لأسعار السلع والنفط المتدنية. ومن الناحية الأخرى، فإنَّ انحسار تدفق التحويلات المالية من العمالة المهاجرة يمثل هو الآخر عاملا مهما ذو اثر سلبي على موازين الحساب الجاري لدى العديد من الدول النامية.

وعلى ضوء تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة، يبين الشكل (٤) أنَّ الإقتصادات المتقدمة ستحقق تحسنا طفيفا في عجز حسابها الجاري في ٢٠٠٩م، في الوقت الذي ستواجه فيه الإقتصادات النامية والصاعدة إنخفاضا حادا في فوائضها. وستعاني إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط عجزا على عكس الدول الآسيوية النامية التي ستشهد زيادة في فائضها. وأما الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي حققت زيادة في فائض حسابها الجاري (بأكثر من ٤٠٠ بليون دولار في ٢٠٠٨م) فستواجه هي الأخرى عجزا بحوالي ٣٥ بليون دولار نتيجة للهبوط الحاد في عائدات النفط لدى الدول الكبرى المصدرة له في الشرق الأوسط.

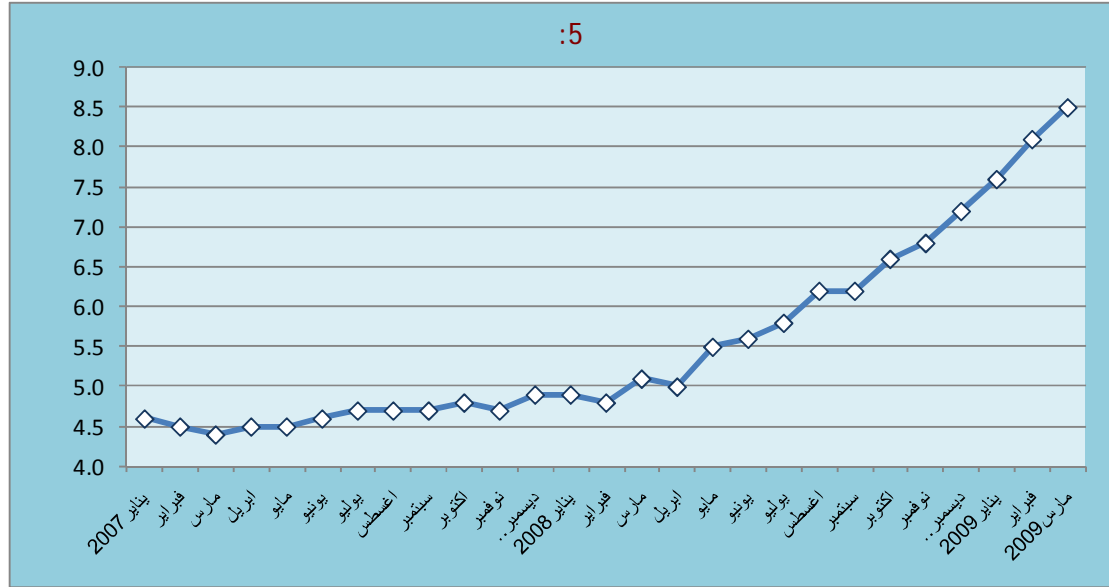


### ارتفاع معدلات البطالة

يقود التباطؤ الإقتصادي العالمي الذي أضرمته الأزمة المالية إلى تزايد سريع في معدلات البطالة. وتم تأجيل مشاريع الإستثمار والأعمال الجديدة إلى جانب توقف العديد من المشاريع العاملة نتيجة للاكتار السلبية على القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد والرؤى المتشائمة التي تسببت فيها الأزمة. وبالأخذ بعين الاعتبار تباطؤ النشاط الإقتصادي وانخفاض حجم الإنتاج نتيجة للطلب العالمي المتدني، فقد أرغم القطاع الخاص على تقليص عدد العمالة لتقليل تكلفة الإنتاج. وتبعاً لذلك، شهدت العديد من الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، زيادات ملموسة في عدد البطالة. وبدأ معدل البطالة في الازدياد بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة خلال الأشهر القليلة الماضية ليصل إلى ٨,٥٪ في شهر مارس ٢٠٠٩م مقارنة بنسبة ٦,٢٪ التي كان عليها في سبتمبر ٢٠٠٨م (الشكل رقم ٥). ومنذ بداية التراجع الإقتصادي في ديسمبر ٢٠٠٧م فقد ٥,١ مليون شخص عملهم، أكثر من ثلثهم (٣,٣ مليون) فقدوا أعمالهم في الأشهر الخمسة الأخيرة (BLS, 2009).

ومن ناحية أخرى تعاني الدول النامية هي الأخرى من ضغوط البطالة التي أوجدتها الأزمة المالية الراهنة. وتأثرت العديد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط قبل هذه الأزمة تأثراً شديداً بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في الوقت الذي حققت فيه بعض الدول الأخرى مكاسب ملحوظة. وأما الآن،

ويتدني الطلب العالمي، فقد انخفضت الأسعار لمصلحة الدول المستوردة ولكن على حساب تلك المعتمدة على عائدات الصادرات والتي تعاني من ضغوط ارتفاع معدلات البطالة في القطاعات المصدرة.



وحسب ما ذكرت منظمة العمل الدولية، فإنه من المتوقع، نتيجة للأزمة، أن يفقد ٢٠ مليون شخص فرص عملهم بنهاية عام ٢٠٠٩م. وكما يتوقع أن يصل فقدان فرص العمل هذه، والتي يتوقع أن تحدث في قطاع الإنشاء، القطاع الصناعي، وخدمات التمويل وقطاع السيارات، إلى أكثر من ٢٠٠ مليون لأول مرة.

#### آثار إنتشار الأزمة المالية على البلدان النامية موزعة حسب الأقاليم

دول وسط وشرقي أوروبا ودول الكومنولث المستقلة: هي الدول الأكثر تأثراً بالنظر إلى العجز الكبير في موازين حساباتها الجارية. من المتوقع أن تواجه بعض الدول هبوطاً حاداً في تدفقات رأس المال إليها.

أمريكا اللاتينية: الظروف المالية المحكمة التضيق والطلب الخارجي المتدني يمثلان العوامل الرئيسية التي تقود إلى إبطاء النمو.

آسيا الصاعدة: الإقليم متأثر بإنكماش الصادرات نتيجة للإعتماد العالي للإقليم على صادرات التكنولوجيا.

إفريقيا: تباطؤ في النمو، ولكن بمستوى أقل من تباطؤ نمو الأقاليم الأخرى. ويتوقع أن يحدث التباطؤ في البلدان المصدرة للسلع خاصة. العديد من البلدان تعاني من تدني الطلب على صادراتها وانخفاض التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في وقت تقع فيه تدفقات المعونات تحت الخطر.

الشرق الأوسط: آثار الأزمة المالية أكثر محدودة - بسبب انخفاض عوائد النفط في الأساس - حيث أن دول المنطقة ذات تكامل قليل مع الاقتصاد العالمي.

### آثار الأزمة المالية على البلدان الأقل نمواً

إنّ البلدان الأقل نمواً المستوردة للغذاء والنفط هي أصلاً بلدان تعاني من الطفرة التي حدثت مؤخراً في أسعار النفط والسلع، ولهذا السبب تواجه ضغوطاً تضخمية وتراكم في عجز موازينها المالية. فالبرغم من الهبوط الذي صاحب أسعار السلع والطاقة بمستوى ملحوظ في الآونة الأخيرة، إلا أنّ هذه البلدان لا تزال تعاني من هذا القبيل. وعلاوة على ذلك، تأثرت الدول المصدرة للسلع تأثيراً شديداً جراء تدني الطلب على صادراتها. وقد وضع تدهور صادراتها ونقص تدفق المعونات ضغوطاً إضافية على موازين حساباتها الجارية. فهذه التطورات تهدد الجهود المبذولة حتى الآن لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، وخاصة الأهداف الرامية إلى تخفيف الفقر.

### آثار الأزمة المالية على البلدان المصدرة للنفط

المستوى المنخفض للإستثمار العالمي وتدني الطلب على النفط نتيجة الهبوط الحاد في نشاط الإقتصاد العالمي، مع إستقرار أسعار النفط بين ٤٠-٤٥ دولار للبرميل عقب الهبوط الحاد من سعره القياسي الذي فاق ١٤٥ دولار، أدت إلى تراجع حاد في عائدات النفط لدى الدول المصدرة له. وبدورها تسببت العائدات المتدنية في خلق آثار سلبية على هذه الدول نتيجة لزيادة الإنفاق الذي هدف إلى تحفيز إقتصاداتها وخلق فرص جديدة للعمل.

## آثار الأزمة المالية والتدابير المتخذة: دول مختارة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

تركيا: إنخفض الإنتاج الصناعي في تركيا بنسبة ٢١,٣٪ في يناير ٢٠٠٩م، وبالتحديد في قطاع إنتاج السيارات الذي انخفض بنسبة ٦٠٪. وارتفع معدل البطالة إلى ١٣,٦٪ في الأشهر الثلاثة الماضية. وحتى الآن تم الإعلان عن ٦ برامج مالية إسعافية إلى جانب ٣-٤ برامج أخرى تحت الإعداد ليتم تفعيلها خلال السنوات الثلاثة القادمة. وبلغت التدابير المتخذة حتى الآن ٣٦ تدبيراً وتنظيماً لمواجهة الأزمة بقيمة تصل إلى ٣٤ بليون دولار للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠م. وشملت هذه التدابير ٢٠ تدبيراً خاصاً بالعائدات (٨,٩ بليون دولار)، و ١١ تدبيراً خاصاً بالنفقات (١٧,٢ بليون دولار)، و ٦ تدابير مالية أخرى تتصل بشكل غير مباشر بالميزانية (٧,٩ بليون دولار) (HaberTurk, 2009).

الجدول رقم ٢: توقعات الحكومة التركية				
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٤,٥	٣,٣	٣,٦-	١,١	النمو (%)
٢٦,٤	١٨,٦	١١,٠	٤١,٧	عجز الحساب الجاري (بليون دولار)

المصدر: معهد الإحصاء التركي، قاعدة البيانات الإحصائية؛ Haber7, Ekonomi Kurmayları Yol Haritasını Çizdi, 13.04.2009

ويتوقع المسؤولون بالحكومة التركية أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٦٪ في ٢٠٠٩م ويبدأ في الانتعاش بحلول عام ٢٠١٠م بنسبة نمو تصل إلى ٣,٣٪. ومن ناحية أخرى، وبإنخفاض ملحوظ في حجم التجارة، يتوقع أن يهبط عجز الحساب الجاري إلى ١١ بليون دولار عن مستوى ٤١,٧ بليون دولار الذي بلغه في (راجع الجدول رقم ٢).

ماليزيا: أدرجت ماليزيا مؤخرًا في قائمة الدول النامية التي ضربتها الأزمة المالية العالمية الراهنة. ففي نوفمبر ٢٠٠٨م أصدرت الحكومة الماليزية برنامجاً مالياً يبلغ ٧ بليون رينغيت (ما يعادل ١,٩٥ بليون دولار) لتنشيط الحركة الاقتصادية. وفي مارس ٢٠٠٩م أعلنت الحكومة الماليزية عن برنامج مالي آخر تبلغ قيمته ٦٠ بليون رينغيت (ما يعادل ١٧ بليون دولار)، أي ما يعادل ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل تدابير لدعم الاستخدام (Khor, 2009).



وجاءت الإشارة في تقرير أصدرته منظمة التجارة الدولية أن ماليزيا قامت خلال الأشهر الستة الماضية بـ:

- رفعت الضرائب المفروضة على إستيراد الأسمت
- حررت إستيراد منتجات الحديد والحديد الصلب
- ألغت تراخيص الإستيراد لقطاع التشييد والتصنيع

" دون شك، أهداف هذه التدابير متعددة، غير أنّ كل واحد منها يقدم مثالا للسياسات التجارية التي تسهم إيجابيا لمنع انكماش التجارة العالمية" (WTO, 2009b).

إندونيسيا: من المتوقع أن يهبط نمو الصادرات، بنسبة ٦٪، إلى دون الصفر في ٢٠٠٩م. ونتيجة للطلب المتدني على الصادرات، قامت المشاريع والأعمال المرتبطة بالتصدير في البلاد بتمديد فترات وقف العمل لتقليل النفقات الإنتاجية. وفقد الكثير من المحللون ثقتهم في نسبة الـ ٤,٥٪ المتوقعة للنمو الإقتصادي هذا العام، إلى جانب أن بنك اندونيسيا خفض، في مارس الماضي، توقعات نموه الإقتصادي إلى ٤٪.

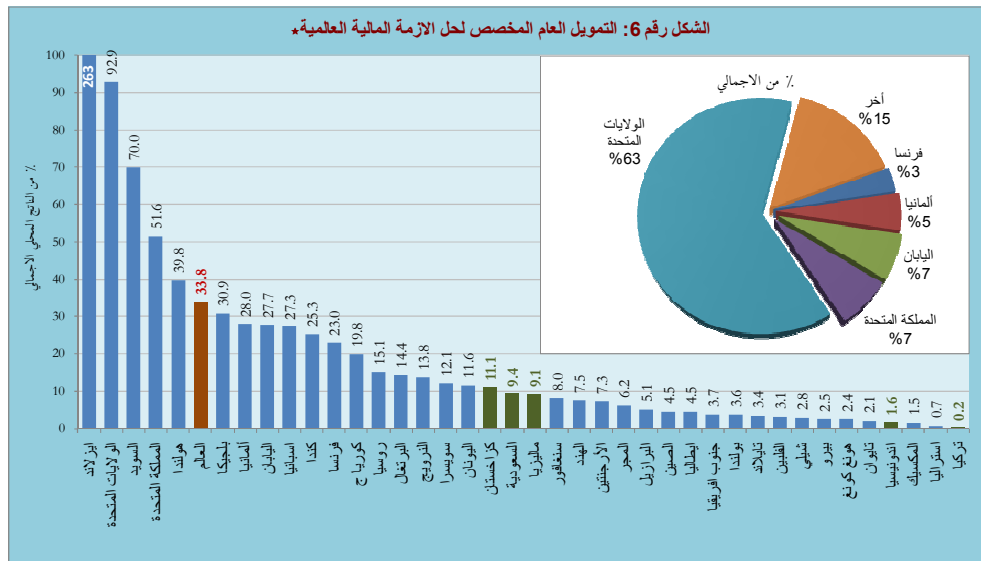
واطلقت الحكومة الإندونيسية برنامجا تنشيطي للإقتصاد بلغ ٧٣,٣ تريليون روبية (٦,٣ بليون دولار) لدعم القوة الشرائية للمستهلك وتنمية البنيات التحتية. وتم تخصيص ٧٦,٨٪ من هذا البرنامج إلى التخفيضات الضريبية ١٦,٦٪ إلى مشاريع البنيات التحتية و٦,٥٪ لإستثمارات إدخار الطاقة. ومن المتوقع أن يرفع هذا البرنامج الإسعافي عجز ميزانية ٢٠٠٩م إلى ١١,٦ بليون دولار، أو ما يعادل ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الدول العربية: أعلن رئيس صندوق النقد العربي أن "المؤشرات المالية تشير إلى أثر محدود للأزمة المالية الراهنة على العالم العربي". ومن ناحية أخرى، أعلن المدير العام للمعهد العربي للتخطيط أن "دول الخليج غير مستثناة من الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار النفط وتسببت في صدمة أمت بأسواق البورصات والأوراق المالية."

وحسب ما ذكره بيت الإستثمار العالمي بالكويت فإنَّ صافي إجمالي دخل الشركات المسجلة في الخليج هبط بنسبة ١٩,٨٪ في ٢٠٠٨م مقارنة بعام ٢٠٠٧م. ٢٨٣ شركة من ٤٦٦ شركة مسجلة عانت من إنخفاض عائداتها السنوية في الوقت الذي سجلت فيه ١٠٩ شركة أخرى خسائر في أعمالها.

## برامج إنقاذ قطاع التمويل والبرامج المالية التحفيزية

خصصت الدول المتقدمة الكبرى والعديد من الدول النامية عددا مقدرًا من البرامج كصفقات إنقاذية لقطاع التمويل وصفقات مالية تحفيزية بغرض إحتواء الأزمة المالية العالمية الراهنة. قدر إجمالي الدعم المالي منذ إنفلاق الأزمة الراهنة وحتى مارس ٢٠٠٩م المخصص من قبل ٣٩ دولة (معظمها دول متقدمة) بحوالي ٢٠,٩ تريليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٣٣,٨٪ من إجمالي الناتج العالمي لسنة ٢٠٠٨م (UN-DESA, 2009a). وكانت معظم هذه المصادر قد خصصت للإنقاذ المالي وخمسة دول متقدمة فقط، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، اليابان، ألمانيا وفرنسا، ساهمت بنسبة ٨٥٪ من هذا المبلغ المخصص (الشكل رقم ٦). وبلغت البرامج المالية التحفيزية ٢,٦ تريليون دولار في مجملها، أو ما يعادل ٤٪ من إجمالي الناتج العالمي، ليتم إنفاقها خلال فترة السنوات الثلاثة ٢٠٠٩-٢٠١١م. ورغم هذا، تعتبر هذه المبالغ غير كافية، بإعتبار أن ما كان مقترحا يشير إلى ٣٪ من إجمالي الناتج العالمي للفرد (UN-DESA, 2009b).



\* خلال الفترة بين الأول من سبتمبر ٢٠٠٨م و٣١ مارس ٢٠٠٩م

## الإنشغال العالمي بتعبئة مصادر إضافية للتمويل

تم وضع عدد من المقترحات من قبل المنظمات الدولية الرائدة لتخفيف آثار الأزمة، على الدول النامية خاصة، وتأمين السيولة الإضافية في العالم. ومن بين هذه المقترحات إصدار حقوق السحب الخاصة (SDRs) ومضاعفة القدرة التسليفية لصندوق النقد الدولي التي تبلغ حاليا ٢٥٠ بليون دولار أمريكي (كما اقترح من قبل الإتحاد الأوروبي) أو مضاعفتها بثلاثة أمثالها (كما اقترح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية). وفي هذا الإطار قامت اليابان بتسليف ١٠٠ بليون دولار من إحتياطها لرفع سعة وقدرة صندوق النقد الدولي التسليفية وتعهد الإتحاد الأوروبي بمبلغ ٧٥ بليون يورو إلى جانب التوقع بأن تساهم الصين وبعض الدول الكبرى المصدرة للنفط أيضا. وكما اقترح ان تلعب عملية تعبئة الإحتياطي والمصادر المتراكمة في صناديق الثروات القومية من بلدان الفائض دورا في التغلب على عدم التوازن المالي بين الدول. وفي هذه الخصوص، اتفقت دول إتحاد جنوب شرق آسيا على زيادة مصادرها لتأمين السيولة عبر مبادرة تشيانغ ماي (الآلية الإقليمية الرئيسية للتعاون المالي بينها) من ٨٠ بليون إلى ١٢٠ بليون دولار أمريكي. وكما اقترح البنك الدولي من جانبه هو الآخر بتشكيل "صندوق مكافحة مهددات الأزمة المالية" يتم تمويله بنسبة ٠,٧٪ من قيمة البرامج التحفيزية لكل من الدول المتقدمة (UN-DESA, 2009a; IMF, 2009c).

## قمة لندن لمجموعة الدول العشرين الكبرى: القرارات

في وسط الأزمة المالية الراهنة التقى قادة مجموعة الدول العشرين الكبرى في العاصمة البريطانية لندن في الثاني من إبريل ٢٠٠٩م بفكرة أن الأزمة العالمية تقتضي حلا عالميا لها؛ وتعهدوا بعمل كل ما هو ضروري من أجل: إعادة الثقة، والنمو الإقتصادي وفرص العمل

- إصلاح النظام المالي لإعادة هيكلة الإقتراض
- تعزيز اللوائح المالية لإعادة بناء الثقة

- تمويل وإصلاح المؤسسات المالية الدولية لتمكين من التغلب على الأزمة المالية وأخذ التدابير التي تمنع من تكرر مثيلاتها
  - ترقية التجارة الدولية والإستثمار ورفض السياسات الوقائية لتعزيز ودعم الإزدهار
  - تحقيق إنتعاش شامل مستدام.
- وكما اتفقوا، في إطار الخطة العالمية التي شكلوها للإنتعاش والإصلاح، على:
- زيادة المصادر المتاحة لصندوق النقد الدولي بثلاثة أضعافها لتبلغ ٧٥٠ بليون دولار أمريكي
  - دعم مخصصات حقوق السحب الخاصة البالغة ٢٥٠ بليون دولار
  - الدعم بمبلغ ١٠٠ بليون دولار على الأقل للتسليف الإضافي من جانب بنوك التنمية متعددة الأطراف
  - تأمين ٢٥٠ بليون دولار كدعم لتمويل التجارة
  - إستخدام المصادر الإضافية من مبيعات ذهب صندوق النقد الدولي المتفق عليها كتمويل ممنوح للدول الأكثر فقرا
  - تشكيل برنامج مساعدات بقيمة ١,١ تريليون دولار لفك ضائقة الإقتراض، والنمو والعمل في الإقتصاد العالمي.

## وجهات نظر حول الحلول

من المتفق عليه أنّ مخاطر الهبوط على النمو الإقتصادي العالمي تدعو إلى خطوات سياسية تخطيطية منسجمة ومتناسقة على المستويين القومي والدولي. وكما وصفها صندوق النقد الدولي، تعتبر الأزمة المالية الراهنة إلى حد ما "أزمة ثقة" في النظام المالي العالمي. وعليه تعتبر إعادة الثقة في النظام المالي العالمي مدخلا مهما لحل الأزمة، الشيء الذي يحتم بعدها مستوى عال من التعاون في وضع السياسات التخطيطية الدولية. ومن الممكن تجاوز الأزمة المالية العالمية الراهنة وإصلاح الشروط الإقتصادية بصورة سريعة بأكثر مما هو متوقع إذا ما تم تعزيز التدابير السياسية التخطيطية على المستويين القومي والدولي.

## توصيات لجنة الخبراء المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي

أقترحت مجموعة من الخبراء بقيادة جوزيف استيقليتز، الحائز على جائزة نوبل، و برئاسة رئيس الجمعية العمومية تغييرات شاملة في هيكل النظام المالي العالمي إلى جانب تدابير قوية تقود للتغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. وركزت التوصيات على عناوين المواضيع التالية:

١. على كافة الدول المتقدمة أخذ خطوات عملية قوية، منسقة ومؤثرة لتحفيز إقتصاداتها
٢. تحتاج الدول النامية إلى تمويل إضافي
٣. تشكيل وتعبئة صناديق تنمية أخرى عبر خلق مرفق جديد للقروض
٤. الدول النامية تحتاج لمساحة أوسع في إطار التخطيط السياسي المتعلق بالتمويل الدولي
٥. يجب معالجة نقص الإنسجام بين السياسات التي تحكم التجارة والتمويل
٦. على الحلول المقترحة للتغلب على الأزمة المالية تجنب السياسات الوقائية
٧. فتح أسواق قطرية متقدمة لصادرات الدول الأقل نموا
٨. الإعتبار بالسياسات التخطيطية الناجحة عند وضع اللوائح الإصلاحية
٩. تنسيق الأثر المحلي والدولي للدعم الحكومي للقطاع المالي
١٠. تنسيق السياسات الاقتصادية الدولية المتطورة

تم تناول هذه التوصيات في "حوار التفاعل الموضوعي مع الأزمة" حول هذه الأزمة<sup>٢</sup> والذي جرى في ٢٥-٢٧ مارس ٢٠٠٩م في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وكلا من التوصيات المقدمة إلى الجمعية العمومية و"حوار التفاعل الموضوعي مع الأزمة" سيتم تناولها في الإجتماع التحضيري الذي يسبق المؤتمر الدولي حول الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية وآثارها على مسيرة التنمية، الذي سينعقد في ١-٣ يونيو ٢٠٠٩م في نيويورك.

<sup>١</sup> للإطلاع على التقرير الكامل: <http://www.un.org/ga/president/63/letters/recommendationExperts200309.pdf>

<sup>٢</sup> حوار التفاعل الموضوعي مع الأزمة العالمية بالجمعية العمومية للأمم المتحدة حول الأزمة المالية والإقتصادية العالمية وآثارها على التنمية، ٢٥-٢٧ مارس ٢٠٠٩، مقر الأمم المتحدة. للمزيد: <http://www.un.org/ga/president/63/interactive/worldfinancialcrisis.shtml>

وتضمن تقرير الخبراء "أجندة الإصلاح المقنن" المقدم إلى النظام الدولي الآتي:

- ١ . نظام جديد للإحتياطي العالمي
- ٢ . إصلاحات إدارة مؤسسات التمويل الدولية
- ٣ . المجلس الدولي للتنسيق الإقتصادي
- ٤ . المراقبة المثلى والأكثر إتزاناً
- ٥ . إصلاح سياسات البنك المركزي لترقية التنمية
- ٦ . سياسات سوق المال
- ٧ . الدعم للإبتكارات المالية لتطوير عملية تخفيف المخاطر
- ٨ . آليات لتناول إعادة هيكلة الديون السيادية خلافات الإستثمار عبر الحدود
- ٩ . إستكمال دورة التجارة الموجهة للتنمية الحقيقية
- ١٠ . التمويل التنموي الأكثر إستقراراً واستدام

---

## المصادر

---

- BLS. (2009). The Employment Situation – March 2009. Retrieved May 04, 2009, from US Bureau of Labor Statistics: <http://www.bls.gov/>
- G20 Summit. (2009). The Global Plan for Recovery and Reform, Leaders Statement. London.
- Haber7. (2009). Ekonomi Kurmayları Yol Haritasını Çizdi, 13.04.2009.
- HaberTurk. (2009, April 14). Ekonomik Önlemlerin Maliyeti. Retrieved May 04, 2009, from HaberTurk: <http://www.haberturk.com/>
- IMF. (2008a). Rapidly Weakening Prospects Call for New Policy Stimulus, World Economic Outlook Update, November 6, 2008.
- IMF. (2008b). World Economic Outlook Database, October 2008.
- IMF. (2009a). World Economic Outlook Database, April 2009.
- IMF. (2009b). Global Economic Slump Challenges Policies, World Economic Outlook Update, January 28, 2009.
- IMF. (2009c). IMF Survey Online, 27 March 2009.
- Khor, M. (2009, March 02). Global Crisis Reaches Malaysian Shores. Retrieved May 05, 2009, from Third World Network: <http://www.twinside.org.sg/>
- Mamudi, S. (2008, September 15). Lehman folds with record \$613 billion debt. Retrieved April 29, 2009, from MarketWatch: <http://www.marketwatch.com/>
- Turkish Statistical Institute, Statistical Databases, <http://www.tuik.gov.tr>
- UNCTAD. (2009). Assessing the Impact of the Current Financial and Economic Crisis on Global FDI Flows. [<http://www.unctad.org/>].
- UNCTAD. (2009, March). Keeping ODA Afloat: No Stone Unturned. Policy Brief, No: 7.
- UN-DESA. (2009a). The Trillion Dollar Plan. UN-DESA Policy Brief No: 13.
- UN-DESA. (2009b). WESP Monthly Briefing, No: 7.
- World Bank. (2009). Outlook for Remittance Flows 2008-2011. Migration and Development Brief, No: 9.
- WTO. (2009a). WTO Sees 9% Global Trade Decline in 2009 as Recession Strikes, World Trade 2008, Prospects for 2009, WTO: 2009 Press Releases, 23 March 2009.
- WTO. (2009b). Report to the TPRB from the Director-General on the Financial and Economic Crisis and Trade-Related Developments, 26 March 2009.